CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR
LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON
TRADE AND DEVELOPMENT
(UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يجب عدم الاستشهاد بمضمون هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصه في وسائط الإعلام المطبوعة والإذاعية، المسموعة منها والمرئية، أو في وسائط الإعلام الإلكترونية، قبل **31 آب/أغسطس 2010، الساعة 17/00 بالتوقيت العالمي**

(الساعة الواحدة من بعد الظهر بتوقيت نيويورك، و19/00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2010/028*
Original: ENGLISH

تقرير يقول إن هناك دلائل نمو اقتصادي في عام 2009، لكن انتعاش الاقتصاد الفلسطيني يتطلب رفعاً كاملاً لجميع القيود الإسرائيلية

- **قد تصل التكاليف المباشرة وغير المباشرة لسياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية، إلى جانب الحصار والحرب على غزة، إلى 3.1 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاثة أعوام**
- **"تزايد العاطلين عن العمل" يزيد من تعميق الفقر - الناتج المحلي الإجمالي للفرد لا يزال دون مستوى عام 2000 بنسبة 30 في المائة.**
- **العجز التجاري مع إسرائيل بواقع 2.6 مليار دولار في عام 2009 يتجاوز قيمة إجمالي دعم المانحين للأرض الفلسطينية المحتلة**

جنيف، 31 آب/أغسطس 2010 - هناك دلائل صغيرة تشير إلى تحسن في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات اقتصادية أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 2009 لا بد من النظر إليها في سياقها، نظراً للحواجز الهائلة التي ما زالت تعرقل السبيل إلى إعادة التأهيل المستدامة، يقول تقرير للأونكتاد.

ويقدَّر أن الناتج المحلي الإجمالي قفز بنسبة 6.8 في المائة وأنّ معدل البطالة هبط بنسبة 1.6 في المائة، إلاّ أنّ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ظل أدنى بنسبة 30 في المائة مما كان عليه منذ عشرة أعوام مضت، ونسبة 30 في المائة على الأقل من القوة العاملة الفلسطينية عاطلة عن العمل. ولا تزال مشاكل الأمن الغذائي واسعة الانتشار وخطيرة بشكل خاص في غزة حيث تمس نسبة 60 في المائة من السكان.

* **للاتصال:** مكتب الأونكتاد الإعلامي: رقم الهاتف: 5828 917 22 41+ البريد الإلكتروني: Press@uncatd.org، موقع الإنترنت: www.unctad.org/press.

وجاء في **التقرير السنوي عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني** أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال متأثراً بنتائج العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في 2008-2009 وتكاليف سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية والحصار الاقتصادي المتواصل الذي تفرضه على غزة.

وفي صميم أزمة التنمية الفلسطينية يوجد قطاع سلع قابلة للتداول عطَّل قدرتَه على المنافسة استخدامُ العملات الأجنبية (الشاقل الإسرائيلي ودولار الولايات المتحدة الأمريكية والدينار الأردني)، ونتيجة لعمليات الإغلاق، وتآكل قاعدة الإنتاج، كما جاء في التقرير. ويضيف التقرير أن إحياء قطاع السلع القابلة للتداول وإعادة بناء الطاقة الإنتاجية أمران أساسيان لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وفي حين أن دعم المانحين حيوي لن تتحقق جدواه الاقتصادية بما فيه الكفاية إلاّ عندما تُرفع سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل وعندما يرفع الحصار المفروض على غزة، يقول التقرير.

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وهو وكالة الأمم المتحدة المكلفة بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني للتخفيف من وطأة الظروف الاقتصادية العصيبة في الأرض الفلسطينية المحتلة وخلق الظروف المفضية إلى إقامة دولة ذات سيادة وقابلة للحياة. ويسترشد الأونكتاد في عمله، الذي يشمل هذا التقرير السنوي، بقرارات محددة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

الأداء الاقتصادي دون القدرة المحتملة بكثير

سُجلت في عام 2009 زيادة تقدر بنسبة 6.8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي - وهذا يشمل 1 في المائة في غزة، و8.5 في المائة في الضفة الغربية - لكن ذلك لا يعني على الإطلاق انتعاشاً، كما يحذر التقرير. بل إنه يجب أن ينظر إلى هذه الطفرة بحذر في سياق النمو الاقتصادي البطيء في الأعوام السابقة ومن ثمّ الأساس المنخفض للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2008 مقارنة مع النمو في عام 2009؛ واستمرار عزل الاقتصاد الفلسطيني عن الأسواق الإقليمية والعالمية؛ والهبوط بنسبة 30 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد على مدى الأعوام العشرة الماضية؛ وتآكل القاعدة الإنتاجية؛ وتقلص الوصول إلى الأراضي والموارد الاقتصادية والطبيعية.

وما زال الاقتصاد يؤدي أداء دون قدرته المحتملة، كما يقول التقرير. ومعدل البطالة انخفض بنسبة 1.6 في المائة لكنه ما زال يبعث على بالغ القلق، إذ تجاوز مستوى ما قبل الانتفاضة لعام 1999 بنسبة 9 في المائة، فيما أن نسبة 30 في المائة على الأقل من القوة العاملة الفلسطينية عاطلة عن العمل. والبطالة في غزة تتجاوز المعدل الوطني بنسبة 14 في المائة. ونتيجة لذلك لا يزال الفقر منتشراً فيما يؤثر انعدام الأمن الغذائي على أكثر من 60 في المائة من السكان في غزة، و25 في المائة من سكان الضفة الغربية.

لا توجد أي دلائل على عودة ظهور القطاع الخاص

ما زال إحياء القطاع الخاص يتعرض للعراقيل نتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة والمعابر على الحدود، إضافة إلى آثار حاجز الفصل الإسرائيلي والمستوطنات ومصادرة الأراضي يقول التقرير. وقد حرمت هذه الأمور القطاعات المنتجة من أكثر مواردها حيوية مؤدية في نفس الوقت إلى تضخم تكاليف الصفقات لتبلغ مستويات مفرطة وعززت بالتالي تحولاً اقتصادياً نحو أنشطة منخفضة القيمة المضافة. والوضع في غزة أسوأ ممّا هو عليه في الضفة الغربية حيث توسع ما يسمى "اقتصاد الأنفاق"، وهو اقتصاد غير رسمي، بسرعة لم يسبق لها مثيل للتعويض عن انهيار القطاع المنتج، يقول التقرير.

ونتيجة لذلك ازداد العجز التجاري سوءاً إذ ارتفع من نسبة 57 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى نسبة 59 في المائة في عام 2009. وظل يرافق هذا العجز اعتماد شديد على إسرائيل التي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع التجارة الفلسطينية ولو أن العجز التجاري مع إسرائيل هبط من نسبة 82 في المائة إلى نسبة 65 في المائة من إجمالي العجز التجاري في الفترة ما بين 2008 و2009، إلا أنه لا يزال مرتفعاً، متجاوزاً مقدار 2.4 مليار دولار المقدم كدعم من المانحين للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2009.

وعلى الرغم من الإصلاحات المالية الهامة، تدهور العجز العام للسلطة الفلسطينية على أساس "الالتزام" - الذي يعكس ما تم الالتزام به فعلياً للإنفاق الحكومي خلال السنة المالية - بنسبة 2.6 في المائة ليصل إلى مقدار 1.6 مليار دولار في عام 2009. ويحذّر التقرير من أنه وإن كان إدخال الإصلاحات المالية وتقليص العجز العام يمكن أن يكونا هدفين هامين من أهداف السياسة العامة، إلا أنه لا يجب السعي إلى تحقيقهما بطريقة تفاقم مستويات فقر خطيرة هي سيئة بالفعل، كما وأنه يجب ألا يقوضا قدرة الحكومات المحلية على توفير الخدمات والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

التكلفة الاقتصادية للحرب والحصار والإغلاق

ما زال الاقتصاد الفلسطيني يدفع التكاليف غير المباشرة للحرب والحصار على غزة وإغلاق الضفة الغربية، يقول التقرير. ويقدر تحليل الأونكتاد أن التكلفة غير المباشرة من حيث الإنتاج الضائع تتراوح ما بين 600 و800 مليون دولار في السنة - قرابة 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا ما أخذنا في الحسبان مبلغ 1.3 مليار دولار، في إطار التكاليف المباشرة للضرر المادي الذي تسببت فيه العملية الإسرائيلية العسكرية في 2008-2009 في غزة، فإن الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة تصل إلى 3.1 مليار دولار للفترة 2008-2010.

ويستخدم التقرير تحليلاً يقوم على سيناريو كمي لتقدير أنه لو كان الحصار على غزة قد رُفع وكان الإغلاق في الأماكن الأخرى بالأرض الفلسطينية المحتلة قد خُفف، لكان الاقتصاد قادراً على توفير ما بين 000 60 و000 80 فرصة عمل إضافية في السنة. ويضيف التقرير أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يستتبع تكاليف اقتصادية طويلة الأجل لا يمكن لـ "تحسين فرص التنقل والوصول" وحده أن يتصدى لها.

الإنعاش الاقتصادي غير فعال في ظل الإغلاق وتحت الحصار

إن تطور قطاع السلع القابلة للتداول الفلسطيني قد حد منه تآكل القاعدة الإنتاجية وتدميرها، نتيجة لارتفاع تكاليف العمليات الإقتصادية ، ومعدل الصرف غير التنافسي نتيجة لاستخدام العملة الإسرائيلية، يقول التقرير. وقد أدى ذلك إلى إسناد حصة اقتصادية أكبر لقطاع السلع غير القابلة للتداول، ولا سيما الخدمات، على حساب القطاعين الصناعي والزراعي. وترافق هذا التحول الهيكلي مع هبوط في الإنتاجية الزراعية والصناعية؛ ذلك أن حصة الزراعة في إجمالي العمالة ارتفعت من 12 في المائة إلى 18 في المائة، وذلك على الرغم من انخفاض مساهمة الزراعة في إجمالي إنتاج الأرض الفلسطينية المحتلة.

والتغلب على أزمة الاقتصاد الفلسطيني، وانتشار البطالة، وتزايد الفقر، لا يمكن أن يتحقق ما لم تُرفع جميع التدابير التقييدية الإسرائيلية، كما يقول التقرير - فالتدابير الملطِفة لن تعيد إطلاق النمو المستدام كما ولن تشجع التنمية، ودعم المانحين له حدوده. وتقدِّر تحاليل الأونكتاد القائمة على السيناريو الكمي أن ضخ 1.6 مليار كمعونة من أجل الاستثمار العام ابتداء من الفترة 2010-2012 في ظروف استمرار الحصار والإغلاق قد يؤدي إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي السنوي بأقل من

استجابة الأونكتاد

لقد أرغمت اعتبارات أمنية أمانة الأونكتاد على وقف أنشطتها المقررة لتقديم المساعدة التقنية في قطاع غزة. ومع ذلك استطاع الأونكتاد، من خلال طريقة عمل انتقائية ومرنة، تحقيق تقدم مستمر في تنفيذ برنامج عمله في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسُجلت إنجازات هامة في مجال تيسير التجارة في إطار المرحلة الثالثة من مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية الرامي إلى تحديث الجمارك. وواصلت الأمانة أيضاً دعم مجلس الشاحنين الفلسطينيين (www.psc.ps) في جهوده الرامية إلى الإستجابة لاحتياجات المستوردين والمصدرين الأعضاء فيه، إلى جانب عموم مجتمع الشاحنين الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى ذلك استطاع الأونكتاد أن يدرج الأرض الفلسطينية المحتلة في مشروع أوسع نطاقاً لتشجيع السياسات الاقتصادية والتجارية دون الإقليمية الموجهة نحو النمو، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من 1 إلى 8 في خمسة بلدان عربية (الهدف 1 هو "القضاء على الفقر المدقع والجوع"، والهدف 8 هو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"). وعقدت ثلاث حلقات عمل إقليمية كجزء من المشروع، وتوضع حالياً اللمسات الأخيرة على عدد من الدراسات القطرية والإقليمية لتشجيع وضع سياسات تجارية تهتم بالفقر وتصبو إلى تحقيق النمو، ولتوسيع التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وخططت الأمانة في تلك الأثناء واستهلت العمل التحضيري بشأن برنامج لدعم السلطة الفلسطينية في جهودها الإنمائية المتجددة، في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت الحاضر يشمل البرنامج المقترح خمس وكالات هي: الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية.

*** ** ***